



مسرحية أمريكية رديئة.. ومعادة !

المسرحية نشاهدها مرتين!.. في مارس من عام 2003 شاهدنا عرضها الأول.. وفي أكتوبر من العام الحالي بدأ عرضها الثاني!..

في العرض الأول كان أبطال المسرحية هم هانز بليكس رئيس فريق المفتشين الدوليين وكولن باول وزير الخارجية الأمريكي بالإضافة للرئيس الأمريكي جورج بوش.. صاحب البطولة المطلقة!.. أيامها كان هانز بليكس قد قدم تقريراً عن أسلحة الدمار الشامل العراقية (التي ثبت بعد ذلك أنه لا وجود لها).. وكانت الإدارة الأمريكية تنتظر هذا التقرير بلهفة شديدة.. على أحر من الجمر كما يقول المثل!.. وما أن حصلت عليه حتى ذهبت إلى مجلس الأمن تطلب استصدار قرار بضرب العراق.. وفي جلسة صاخبة استعرض خلالها كولن باول القدرات الاستخباراتية الأمريكية المذهلة.. عرض الوزير الأمريكي على أعضاء مجلس الأمن وثائق وفيلماً بصور الأسلحة العراقية.. واعتبره دليلاً لا يقبل الشك على وجود تلك الأسلحة.. وراحت أمريكا وبريطانيا تضغطان على أعضاء المجلس لاستصدار قرار بالحرب..

كان واضحاً أنهما يسابقان الزمن لاستصدار هذا القرار.. وعندما رفض مجلس الأمن وأصر أعضاؤه على منح مهلة للعراق وللمفتشين الدوليين.. أعلنت أمريكا ومعها بريطانيا أن صبرهما قد نفذ.. ودقت طبول الحرب! نفس العرض نشاهده هذه الأيام.. وإن اختلفت بعض المشاهد واستبدلت بعض الشخصيات!.. المشهد الأول لم يتغير كثيراً.. وهو يبدأ بتقرير يقدمه هذه المرة ديتليف ميليس الألماني رئيس لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة.. والتي بحثت في ملابس اغتيال رفيق الحريري رئيس الوزراء اللبناني السابق.. وعلى الرغم من أن ميليس أعلن أن التحقيق لا يزال بحاجة لمزيد من الوقت وأنه سيتتبع المزيد من الخيوط في هذه القضية.. إلا أن الولايات المتحدة لم تنتظر وإنما (لهفت) التقرير وقررت به لمجلس الأمن لاستصدار قرار بفرض عقوبات على سوريا.. مع تلميحات بأن التدخل العسكري أمر وارد!..

تلميحات أمريكا تتحول إلى تصريحات على لسان الرئيس بوش الذي يقول إن استخدام القوة ضد سوريا سيكون الحل الأخير في الخلاف حول ضلوعها في مقتل الحريري.. وإن هناك حاجة لوضع سوريا تحت ضغوط جادة.. بنص تعبيره.. بشأن عبور المسلحين عبر الحدود مع العراق ومساندتها للجماعات الفلسطينية المسلحة وتدخلها في الشئون اللبنانية.. وكما أثارت (لهفة) أمريكا لاستصدار قرار من مجلس الأمن بضرب العراق في مارس 2003 دهشة العالم وتسأوله.. تأثير لهفتها اليوم لاستصدار قرار بفرض عقوبات على سوريا، نفس الدهشة ونفس التساؤل.. خاصة وأن ميليس طالب بمد مهلة مهمته ووافق على طلبه كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة.. وحدد ذلك في رسالة بعث بها لمجلس الأمن تفيد أن المهلة قد تم مدها إلى 15 ديسمبر القادم..

وليست لهفة أمريكا على فرض عقوبات على سوريا هو موضع الدهشة الوحيد ومحل التساؤل الأوحده.. فهناك تساؤلات أخرى تثير الدهشة في تقرير ميليس نفسه!..

على سبيل المثال.. لماذا كانت هناك نسختان من التقرير.. نسخة تم توزيعها في البداية على الصحفيين.. جاءت خالية من الأسماء الصريحة الواضحة.. ثم نسخة أخرى ظهرت بعد ذلك من مكتب البعثة البريطانية في الأمم المتحدة؟.. فأيهما النسخة الأصلية؟.. ولماذا صدرت نسختان؟!..

فى نفس الوقت.. لماذا لم يتم التعليق على موضوع الشاهد الغامض الذى جاء ذكره فى التقرير.. والذى بنيت على أقواله معظم نقاط التقرير الأساسية؟!.. والأهم.. لماذا لا يزال التقرير يحتوى على روايات من أقوال هذا الشاهد طالما أنه تم إلقاء القبض عليه فى فرنسا وأصبح متهما بتضليل التحقيق.. بل والمشاركة فى عملية اغتيال الحريري؟!.. ثم كيف يمكن الاعتماد على التقرير على الرغم من أنه لم يقدم أدلة قاطعة؟!.. كيف يمكن الاعتماد عليه وكل ما قدمه من أدلة عبارات إنشائية غير واضحة مثل أن رئيس المخابرات السورية فى لبنان رستم غزالي (ربما) لعب دورا رئيسيا فى اغتيال الحريري.. ومثل أن اللواء شوكت صهر الرئيس السوري بشار الأسد (ربما) لعب دورا بارزا فى الاغتيال.. أو عبارة مثل (لا يمكن تصور) أن قرار اغتيال الحريري كان ممكنا اتخاذه من دون موافقة مسؤولين رفيعي المستوى فى أجهزة الأمن السورية.. أو عبارة مثل (من الصعب تخيل) تنفيذ سيناريو أو مخطط لعملية اغتيال بهذا التعقيد من دون علم المخابرات السورية..

هل يمكن الاعتماد على تقرير تستند أدلته على عبارات وكلمات مائعة ومبهمة مثل (ربما) و (لا يمكن تصور).. و (من الصعب تخيل)؟!.. هل يمكن الاعتماد على تقرير تستند أدلته على أشخاص مجهولين وشهود غير معلومين؟!.. وهل يكون تقرير بهذا الشكل وهذا المضمون سببا فى تخريب وتدمير سوريا وشن حرب جديدة فى المنطقة؟!..

ومع التسليم بأن رفيق الحريري لم يفجر نفسه!.. وأنه لا بد وأن يكون هناك جناة قاموا بتنفيذ عملية الاغتيال.. ومع التسليم بأن المنطق يقودنا إلى أن الاحتمال الأكبر هو أن هناك شخصيات سورية ولبنانية قد تورطت فى تنفيذ هذه العملية.. مع التسليم بذلك كله.. فإننا لا نستطيع أن نتجاهل أن المنطق يقودنا أيضا إلى حقيقة مؤداها أنه من المستحيل أن تغامر سوريا بارتكاب جريمة اغتيال الحريري.. فى وقت تتعرض فيه لضغوط شديدة من واشنطن.. وفى وقت تعرف فيه أن أمريكا تنتظر مثل هذه الفرصة الذهبية لتنفيذ مخططاتها!..

إن الجريمة- أى جريمة- لا بد وأن يكون وراءها فاعل.. لكن فى نفس الوقت لا بد أن يكون هناك مستفيد.. فهل يمكن أن تكون سوريا هى المستفيد؟! أم أنها الولايات المتحدة التى تؤكد كل المؤشرات أنها تريد جر سوريا لمجابهة عسكرية؟! أو على الأقل توجيه ضربة عسكرية لها تدمر معها كل قدرتها العسكرية والاقتصادية بحيث لا تشكل خطراً على إسرائيل!.. الرئيس الأمريكى والإدارة الأمريكية لم يتوقفا عن توجيه التحذير تلو الآخر لسوريا واتهامها بالتقصير فى ضبط الحدود ومنع المتسللين من دخول العراق.. مع أن السوريين قاموا بنشر أكثر من 8 آلاف جندي فى أكثر من خمسين موقعا على الحدود السورية العراقية.. فى نفس الوقت فإن الطائرات الأمريكية لم تتوقف عن اختراق الحدود السورية وقصف بعض القرى السورية.. الدبابات الأمريكية أيضاً تخترق الحدود السورية.. كل ذلك وسوريا تتظاهر بأنها لا تعلم!.. والرئيس الأمريكى والإدارة الأمريكية لم يتوقفا أيضا عن توجيه الاتهام لسوريا بالتدخل فى لبنان.. مع أنها نفذت قرار مجلس الأمن رقم 1559 وانسحبت بالكامل من لبنان..

أما الاتهامات الخاصة بوجود منظمات فلسطينية متشددة فى سوريا تزعم الولايات المتحدة أنها مسؤولة عن العمليات العسكرية التى يتم تنفيذها ضد إسرائيل.. فهى اتهامات خادعة لأن هذه المنظمات لا تفعل أكثر من الكلام!.. وهكذا فإن المسألة لا تحتاج لجهد كبير لاستنتاج أن الولايات المتحدة تبحث عن أى ذريعة لضرب سوريا.. وإذا سلمنا بذلك فإننا أمام نتيجة واضحة مؤداها أن الولايات المتحدة هى المستفيد الحقيقى من عملية اغتيال رفيق الحريري.. لذى تلصق التهمة بسوريا.. وتضربها عقابا على هذه التهمة!.. إننى فى الحقيقة أريد أن أمضى إلى ما هو أبعد من ذلك وأتساءل: ولماذا لا يكون للولايات المتحدة يد فى صناعة هذه الذريعة؟!.. بمعنى أكثر وضوحا: لماذا لا يكون لها يد فى عملية اغتيال رفيق الحريري؟!..

إن ما نعجز عن الوصول إليه بالأدلة يمكن أن نقرب منه بالاستنتاج.. والحقيقة أن هناك وقائع كثيرة تؤكد أن الولايات المتحدة تستخدم أسلوب (صناعة الذرائع) إن صح التعبير، لتجعل منها مبررا تنفذ به مخططاتها.. وأظننا لم ننس أن الولايات المتحدة هى التى قامت بتحريض صدام حسين، أو على الأقل أوهمته بأنها لن تتدخل.. إذا قام بغزو الكويت.. وأظننا لم ننس أن الولايات المتحدة كان لها دور خفى فى تحريض صدام حسين على الحرب ضد إيران.. وعندما أبقت الولايات المتحدة على صدام حسين بعد طرده من الكويت لم يفهم العالم ساعتها أنها فعلت ذلك عن عمد لكونها تجد مبررا لغزو العراق واحتلاله!..

ثم قصة الزرقاوى وتنظيم القاعدة الذى تتهمه الولايات المتحدة بالتفجيرات التى تستهدف المدنيين العراقيين.. فحتى اليوم لم تقدم الولايات المتحدة دليلاً واحداً على وجود هذا (الزرقاوى) المزعوم!.. كما أنه تم ضبط جنديين بريطانيين وقد تنكرا فى زى عراقى. واشتركا فى تنفيذ عمليات تفجير ضد المدنيين العراقيين.. فهل من المعقول أن الجنديين البريطانيين أقدموا على مثل هذا التصرف من تلقاء نفسيهما؟ أم أنهما قاما بذلك فى إطار عملية تديرها الولايات المتحدة المسنولة عن قيادة كل قوات التحالف فى العراق؟!..

إن الفاعل فى الجريمة- أى جريمة- ليس هو المنفذ فقط وإنما المحرض أيضاً.. فلماذا نستبعد أن تكون الولايات المتحدة قد اشتركت عن طريق أجهزة استخباراتها فى التحريض على جريمة اغتيال الحريري لخلق الذريعة التى تضرب بها سوريا؟!..

نفس المسرحية نشاهدها مرتين كما قلت فى البداية.. وإن تغيرت بعض المشاهد وتبدلت بعض الشخصيات.. ومن أهم المشاهد التى تغيرت موقف فرنسا.. ففى العرض الأول كانت فرنسا تقف فى الجانب الآخر من الجانب الذى تقف فيه الولايات المتحدة.. وقد أدى ذلك إلى نشوب خلاف عميق بين البلدين وصل إلى درجة أن الرئيس بوش قال للرئيس الفرنسى شيراك إن أمريكا لن تنسى ولن تسامح!

فى العرض الثانى تركت فرنسا الجانب المعارض للسياسة الأمريكية واشتركت مع أمريكا فى الضغط على سوريا وخنق النظام السورى..

الموقف الفرنسى فى الحقيقة يبدو مثيراً للدهشة والاستغراب، فبعد أن كانت فرنسا تساند سوريا، وبعد أن كان الرئيس الفرنسى يغازل سوريا ورئيسها بشار الأسد كما حدث عند استقباله لأول مرة فى باريس كرئيس للجمهورية فى أبريل من عام 2001.. عندما قال شيراك إن فرنسا لديها مشاريع لتكثيف وتوسيع صداقة غير قابلة للتدمير بين سوريا وفرنسا.. بعد كل ذلك تغير فرنسا سياستها وتشتبك مع الولايات المتحدة فى الضغط على سوريا وتسارع معها فى الذهاب إلى مجلس الأمن لاستصدار قرار بفرض عقوبات عليها..

وقد قرأت تحليلات كثيرة لهذا التغيير فى الموقف الفرنسى.. بعضها يقول إن السبب هو أن شيراك طلب من سوريا مراراً مساعدة حكومة الحريري وإقناع إميل لحود بعدم عرقلة المسيرة الإصلاحية.. إلا أن سوريا تجاهلت الطلب الفرنسى.. وبعضها يقول إن سوريا أصرت على رفض فقرة خاصة مرتبطة برفض أسلحة الدمار الشامل فى اتفاق الشراكة بين سوريا وأوروبا وأن فرنسا نصحت سوريا بقبول هذه الفقرة.. لكن سوريا لم تستمع للنصيحة!..

وهناك من يقول إن فرنسا شعرت بصدمة عميقة لأن الحكومة السورية وافقت على إبرام عقود نفط مع شركات أمريكية وأهملت طلبات الشركة الفرنسية!..

وقد يكون ذلك صحيحاً وقد لا يكون.. لكن الأمر المؤكد أن فرنسا وجدت مصلحتها فى الوقوف إلى جانب السياسة الأمريكية.. والمصالح هى اللغة الرسمية الـ بيدة للسياسة!..

فى كل الأحوال فإننا نشاهد الآن العرض الثانى لنفس المسرحية.. وهى بالتأكيد مسرحية رديئة.. ويبدو أن فصولها ستنتهى بنفس النهاية التى انتهت بها فى عرضها الأول.. فعلى الرغم من أن سوريا أعلنت أنها مستعدة لمحاكمة أى سورى يثبت دليل ملموس أن له علاقة بجريمة اغتيال الحريري.. نجد المتحدث باسم الخارجية الأمريكية يرد على ذلك بقوله: الوقت أصبح متأخراً الآن لسوريا لمحاولة التعويض عن القصور فى الماضى!..

وأكثر من ذلك!.. فالمندوب الأمريكى يطلب من مجلس الأمن تمكين لجنة ميليس من استجواب أى سورى.. بمن فى ذلك الرئيس بشار الأسد!..

وأظن أن ذلك كله سيؤدى إلى نتيجة واحدة: زيادة الكراهية للسياسة الأمريكية إلى الحد الذى تتولد معه مقاومة عنيفة لكل ما هو أمريكى أو غربى فى المنطقة.. وإحداث تغييرات جذرية فى المنطقة.. لن تكون فى مصلحة أمريكا بأى حال من الأحوال!..